دور الحماية المدنية في إدارة الأزمات والكوارث في الجزائر

أ. سعيد عابد(*)

ملخص

لقد ارتبطت الحماية المدنية بالتحدي الذي يواجه المجتمعات والدول، تحدي الكوارث والأحداث المختلفة الذي بلغ اقصاه مع بداية الالفية الثالثة وبشكل أصبح يهدّد وجود واقتصاديات مختلف الدول ولهذا كان لزاما أن تحضى الحماية المدنية كمؤسسة تابعة لوزارة الداخلية بدور أكبر وتسخر لها الإمكانيات والوسائل الضرورية المتاحة من أجل دفع الأخطار والكوارث التي تهدد وتصيب المواطنين وممتلكاتهم والدول ومؤسساتها.

وعليه فإنّ المقال يتناول جملة من النقاط تخص تطور الحماية المدنية في الجزائر ومهامها والقوانين والتنظيمات التي تسيرها ودورها في حماية الاشخاص والممتلكات والبيئة والإسعاف والإنقاذ والمساعدة في حالات الكوارث.

الكلمات المفتاحية: الدفاع المدني، الحماية المدنية، الكارثة، التخطيط الإستراتيجي، تكنولوجيا المعلومات.

*) أستاذ–باحث بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **جامعة قسنطينة 03** – الجزائر.

مقدمة

تُعد مسألة تفادي الأزمات والكوارث وتخفيف حدوثها من أهم المسائل العالمية العاجلة. وقد لُوحظ خلال العشرين سنة الأخيرة تفاقم الأزمات والكوارث الطبيعية، من حيث تواترها ومن حيث وقعها ومداها أيضًا؛ إذ أنّها سبّبت موت الملايين من الناس ،وأوقعت أضرارًا إقتصادية ضخمة، لدرجة جعلت التدابير العالمية والإستراتيجية الخاصة بالأساليب الوقائية: من استباق الأخطار؛ ودعم البرامج العلمية الجاري تنفيذها؛ والمساعدة في إعداد برامج تأهب لمواجهة الأزمات والكوارث أمر لابد منه.

والجزائر باتساع مساحتها وتنوع مواردها وثرائها الثقافي معرضة كباقي الدول إلى أزمات وكوارث مثل: الزلازل والفيضانات والإنهيارات الأرضية وحرائق الغابات والحرائق الصناعية والرياح القوية والتصحر والجراد إضافة إلى الأمراض والأوبئة والإرهاب، ممّا يتوجّب تفعيل دور الحماية المدنية وما تتطلّبه من إمكانات مادية ومعنوية تقنية وقانونية بحيث تحدّد وتسهل المهام والمسؤوليات بين الهيئات المكلفة بالتدخل والإنقاذ، والإستعداد والجاهزية الدائمة، على المستوى المحلي والدولي[1].

وعليه فإنّ المقال يعالج تدخل الحماية في إدارة ومواجهة الكوارث، ومن ثم فإنّ **الاشكالية الرئيسية** التي تتمحور حولها الدراسة هي: ما هو دور الحماية المدنية في مواجهة وإدارة الأزمات والكوارث في الجزائر؟

وستتم الاجابة على هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا. الحماية المدنية في الجزائر

1-مفهوم الحماية المدنية: مصطلح الدفاع المدني ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Civile défense) الذي إستخدم أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، وتطور بعد الحرب العالمية الثانية ليصبح الحماية المدنية لمسايرة الخدمات

التي يقوم بها الدفاع المدني في حالتي السلم والحرب. ويقصد بالدفاع المدني وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات وضمان سير العمل بانتظام واضطراد في المرافق العامة، وصيانة المعالم الفنية والأثرية الوطنية وحماية المباني والمنشآت والمؤسَّسات والمشروعات العامة والخاصة من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية، فهو مجموعة الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب المختلفة وإغاثة المنكوبين وتأمين سلامة المواصلات والإتصالات وسير العمل في المرافق العامة وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك زمن السلم وفي حالات الحرب، وإجراءات الدفاع المدني تتضمَّن الوسائل الوقائية غير المباشرة التي يتم إعدادها مسبقًا للتقليل والحد من الآثار السلبية للكوارث والأزمات والتي تتضمَّن تجهيزات ومعدات الإطفاء وإعداد الملاجئ والمخابئ، ووسائل الإنقاذ والإخلاء والإيواء.

أما أعمال الدفاع المدني فتشمل الإجراءات السابقة يضاف إليها الأعمال الخاصة بتوفير الحماية للأرواح والممتلكات والمرافق العامة.

2- نشأة الحماية المدنية في الجزائر: لقد نشأت الحماية المدنية بمعناها الحديث في الحروب، وتحددت مظاهرها أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم اكتسبت أهمية كبيرة بعد إعادة بناء المدن المدمرة خلال الحرب، فالحماية المدنية هي مجموعة الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب والحوادث المختلفة وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والإتصالات وسير العمل في المرافق وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم وحالات الحرب والطوارئ.

كما عرّف الحماية المدنية كل من "جمال حواش" و"عزة عبد الله" بأنّها " الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية والحربية والتخفيف من نتائجها وتوحيد الجهود لمواجهة تلك الأخطار والعمل على استمرار عمل المرافق العامة ووضع الإجراءات والأعمال المناسبة لحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة تحت كل الظروف"[(2)].

وبعد استرجاع السيادة الوطنية، وجدت الجزائر نفسها تواجه صعوبات كبيرة في قطاع الحماية المدنية الذي ورثته عن الإدارة الإستعمارية في وضعية يرثى لها كباقي القطاعات الأخرى للدولة، حيث كان غير منظم ولا محدد المعالم من حيث التنظيم والتجهيز، ولا من حيث العدد، وأبقت الجزائر على تطبيق القانون الفرنسي لسنة 1884م فيما يتعلق بالحماية المدنية وألقيت الحماية المدنية تحت مسؤولية البلدية، وتمثل عن طريق هيئة على مستوى وزارة الداخلية، وكانت هذه الفرق تتكون من رجال الإطفاء في المناطق الإستراتيجية على مستوى التراب الوطني وأصبح المجلس الشعبي البلدي مسؤولاً عن سير الحماية المدنية وعليه أن يتبنى كل القواعد والإحتياطات لمكافحة الحرائق والكوارث. وأن يشجع كل الجمعيات والمنظمات التي تساند الحماية المدنية، وباعتبارررئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل العضو التنفيذي في المجلس فإنّه يقوم بالسهر والحرص على تنفيذ المقاييس الوقائية المقررة والنظر في مدى توفير الإحتياطات اللازمة في ميدان الوقاية من الأخطار والحد من النتائج الناجمة عن الكوارث والحرائق التي حصلت مثل: حريق ميناء الجزائر عام 1967م بسبب سفينة ناقلة للبترول، إضافة إلى حريق سوق أهراس ووهران في 1984م وحريق مصفاة أرزيو وحريق محطة حاسي مسعود عام 1985م.

وبعد الإستقلال كان للجزائر مصلحة للحماية المدنية ممثلة بخلية مركزية على مستوى وزارة الداخلية، ومصالح الإسعاف ومكافحة الحرائق على مستوى الولايات، هذه الخلايا لا تتوفر على صلاحيات واسعة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وكان نطاق تدخلها يتمثّل في تحديد واختيار الوسائل والتجهيزات الموضوعة من طرف الدولة لصالح الجماعات المحلية في ميدان الحماية المدنية، وفي الميدان كانت الوحدات المكلفة بضمان الحماية مكونة من مجموع سلك التابعين للبلدية، ونتيجة الصعوبات التي حصلت في الميدان جاء الإصلاح كما سنتعرض له في تطور تنظيم الحماية المدنية من خلال مختلف القوانين والمراسيم.

ثانيا. تطور تنظيم الحماية المدنية في الجزائر.

لقد عرف قطاع الحماية المدنية في الجزائر إصلاحات هامة يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- المرسوم (رقم 64-129) المتعلق بالتنظيم الإداري للحماية المدنية:
يتعلّق هذا المرسوم بتحويل المصلحة المركزية إلى مصلحة وطنية، ويعتبر هذا الإصلاح أول إصلاح قام بتحويل المصلحة المركزية إلى مصلحة وطنية للحماية المدنية، فأخذت الدولة بعين الإعتبار الإشعار أنّ جهاز الحماية المدنية مؤسس لحماية الأشخاص والممتلكات، وقد نصّت (المادة الثانية) من هذا المرسوم على أنّ وزير الداخلية هو الذي يتكفل ويتحمل مسؤولية الحماية المدنية على المستوى الوطني، ويساعده في مهامه الوزراء الآخرون الذين يقترحون المقاييس الصحيحة المتعلقة بمقاطعاتهم الوزارية والتي تساهم في تحقيق المهمة العامة المخولة للحماية المدنية.

وبموجب هذا المرسوم فإنّ وزير الداخلية مطالب بتوجيه ومراقبة وتحضير وتنفيذ المقاييس المتعلقة بإنشاء الحماية المدنية على مستوى كامل التراب الوطني، ومن هذا المنطلق نشأت المصلحة الوطنية للحماية المدنية وكذا خلايا الحماية المدنية على مستوى الولايات والبلديات، وقد جاء في (المادة الأولى) من هذا المرسوم على أنّ الحماية المدنية تتأسس على مدى التضامن الإنساني في إطار وطني وإن اقتضى على المستوى الدولي وتتمثل هذه المهمة في حماية الأشخاص والممتلكات تحت شعار الوقاية، التوقع والتدخل. أما (المادة الثانية) من نفس المرسوم تنص على أنّ مهمة الحماية المدنية تتطلب مشاركة كل المواطنين لحماية الأرواح البشرية والممتلكات العمومية المكونة للثروة الوطنية، ولتجسيد ما جاء في هذا المرسوم عملت الدولة على رسكلة وتكوين معظم الأعوان العاملين على مستوى البلديات، وهذه العملية حسّنت كثيرًا من ظروف العمل وتطوير المعارف النظرية والتطبيقية وأدت إلى إيجاد صنفين من الأعوان: المحترفين والمؤقتين. وبإحداث هذا التنظيم الجديد وما يفرضه التطور الحاصل في جميع المجالات أسندت للحماية المدنية ثلاثة مصالح خارجية وهي: المدرسة الوطنية للحماية المدنية، الحظيرة المركزية، وحدات التدريب والتدخل كانت موجودة كلها.

ب- مرسوم (70-167) تنظيم وتسيير وحدات الحماية المدنية: في سنة 1970م قررت الدولة إدراج قطاع الحماية المدنية ضمن قطاعات الدولة والإشراف عليه يكون بصفة مباشرة آخذة على عاتقها حماية الأشخاص والممتلكات كما عملت على تحويل مراكز الإسعاف ومكافحة الحرائق إلى وحدات الحماية المدنية وإدماج كل التشكيلات تحت غطاء واحد وهو سلك الحماية المدنية، وتكفلت الدولة بالمصاريف الخاصة بتسيير المصالح وفق القرار الوزاري (رقم 07) المؤرخ في 1970/03/13 الذي نص على وضع كل التجهيزات والعتاد تحت تصرف قطاع الدولة، أما فيما يخص إنشاء وحدات

التدخل فقد تم في إطار تنظيمي وفق المرسوم (رقم 70-167) حيث جاء في هذا المرسوم تصنيف وإنشاء وحدات الحماية المدنية حسب أهميتها إلى أربع أنواع :

- الوحدات الرئيسية .
- الوحدات الفرعية .
- وحدة القطاع .
- المركز المتقدم .

ج- مرسوم (76-39) إصلاح الإدارة المركزية لوزارة الداخلية : تم في هذه المرحلة تطوير مجال تدخل الهياكل العملية مع تطورات العصر ، فعلى المستوى المركزي تمثل التنظيم الجديد في تحويل المصلحة الوطنية إلى مديرية عامة للحماية المدنية على غرار الأسلاك الأخرى المشكلة وتتكون من مديريتين وكل مديرية تشمل ثلاث مديريات فرعية كما تشمل وحدة التدريب والتدخل .

أما على المستوى المحلي فقد تمثّل التنظيم الجديد في إنشاء وإدراج هياكل إدارية وتقنية تتكفل بالتسيير ، وإنشاء هياكل تتكفل بالوقاية ووضع المخططات وتحليل المعطيات العملية ، كما اشتمل المخطط على ثلاثة خلايا مهمة وهي :

- المدرسة الوطنية للحماية المدنية .
- الحظيرة المركزية للحماية المدنية .
- وحدة التدريب والتدخل والنجدة والإمداد .

ونظرًا للتطورات التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة ، سعت السلطات العليا للبلاد إلى إيجاد تنظيم جديد للحماية المدنية ، حيث صدرت نصوص قانونية جديدة تتضمن إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للحماية المدنية وفقًا لأحكام المرسوم التنفيذي (رقم 91-503) المؤرخ في 1991/12/21م في الجريدة الرسمية (رقم 67) المؤرخة في 1991/12/23م . ومن بين آثار وامتيازات هذا القانون ما يلي[3] :

- استقلالية التسيير المالي والمعنوي .
- الدراسات والبحوث الوقائية .

- تسيير وتنظيم وتنسيق التدخلات في الحماية المدنية.
- حماية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

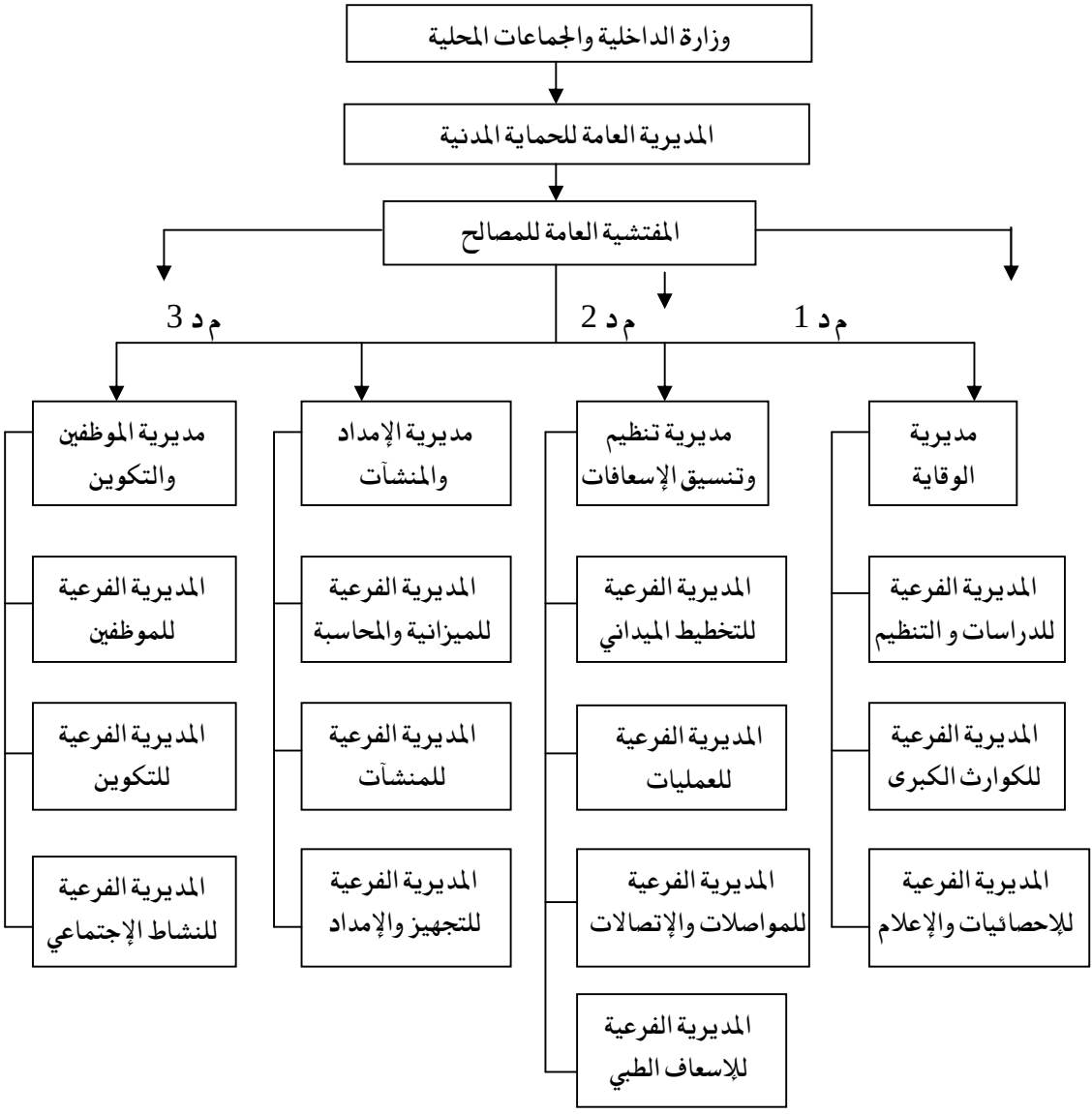
وتسعى جميع المصالح والهيئات التابعة للمؤسسة إلى تطبيق المهام النوعية للحماية المدنية المكلفة بها، كما تم إنشاء جهاز جديد مكلف بمراقبة تطبيق التشريعات، والقوانين السارية المفعول والخاصة بالقطاع، وكذا ضبط الأجهزة والهيئات، ومؤسسات الحماية المدنية.

وفي إطار سياسة التطوير التنظيمي جاء المرسوم التنفيذي (رقم 93/147) من الجريدة الرسمية (رقم 09) المؤرخة في 1992/02/05م والمتمثل في المفتشية العامة.

ولعل من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها عن طريق هذا القانون، والتي تكتسي أهمية بالغة في توسيع نطاق مهام هيئة الحماية المدنية "المديرية الفرعية للإسعافات الطبية" التي مكّنت السلك من تقديم خدمات جديدة للمواطنين في مجال الإسعاف الطبي السريع لمختلف ضحايا الحوادث. كما تمّ إسناد مهام جديدة للمديرية العامة للحماية المدنية عن طريق إنشاء مديرية جديدة للدراسات، تتابع وتنشط وتنفذ المهام الخاصة، والأنشطة التقنية المتعلقة بمهنة رجل الحماية المدنية، وتعمل على تسيير العملية ذات الصلة باستعمال عناصر فوج الخدمة الوطنية، بمقتضى المرسوم (رقم 93-147) المؤرخ في 1993/01/22م. كما تقوم بتسيير الكوارث، والوقاية من الأخطار الكبرى، والتكفل بآثارها[4] وحماية الأفراد، والممتلكات والتعويض عليها، والتأمين على الكوارث الطبيعية[5]، وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[6].

المرسوم (رقم91-503) المؤرخ في 1991/12/21 المتعلق بإعادة هيكلة الإدارة المركزية للحماية المدنية.

شكل (رقم 18) تنظيم المديرية العامة للحماية المدنية



★) مخطط تنظيم الإدارة المركزية للحماية المدنية – مأخوذ من مجلة " الدليل " لأول ألمبياد مغاربية مصغرة لرجال الحماية المدنية المنعقد بالشراقة جانفي 1995م.

– المصدر الجريدة الرسمية (رقم 67) بتاريخ 23–12–1991م.

ونظرًا إلى الأهمية البالغة للحماية المدنية في حياة المجتمع المعاصر لما تؤديه من دور حيوي لسلامة الأفراد والممتلكات وتهيئة الأجواء الآمنة لعملية التنمية في أوقات السلم والحرب فإنّه من الضروري تكوين رؤية مشتركة عن واقع الحماية المدنية والشركاء الفاعلين معها حاضرًا ومستقبلاً وتحديد مسؤوليات كل طرف اتجاه الآخر، والتعرف على الصعوبات والعقبات التي تواجه مسيرتها والعمل المشترك لتدليلها بما يحقق آمال المجتمع وطموحاته في سلامة الأرواح والممتلكات، والمحافظة على المكتسبات ومعالجة المشكلات التي تحول دون تقديم خدمات مميزة أثناء الأزمات والكوارث.

ثالثا.جاهزية الحماية المدنية لمواجهة الأزمات والكوارث

نظرًا لأهمية الحماية المدنية في مواجهة الكوارث والأزمات سواء قبل حدوثها عن طريق الوقاية منها أو أثناء وبعد وقوعها وما تقوم به هذه الأجهزة من عمليات الإنقاذ والإغاثة والحد من الخسائر المادية والبشرية وإطفاء الحرائق، ولكن هناك متطلبات يجب توافرها لدعم جاهزية فرق الحماية المدنية قبل وقوع الأزمات والكوارث والإستعداد مسبقًا لما قد يحدث، ومن هذه المتطلبات التخطيط والتنسيق والتوجيه واتخاذ القرارات وتبادل المعلومات محليًا ودوليًا وتوفير الأسلحة والمعدات والتدريب على خطط الطوارئ اللازمة لمواجهة الأزمات والكوارث والخطاب الإعلامي المساند لإدارة الأزمة خلال مراحلها.

1- التخطيط الإستراتيجي

هو عملية تتضمّن وضع مجموعة من الإفتراضات حول الوضع في المستقبل، ثم وضع خطة تبيِّن الأهداف المطلوب الوصول إليها خلال فترة محددة والإمكانات الواجب توافرها لتحقيق هذه الأهداف وكيفية استخدام هذه الإمكانات بالكفاءة والفعالية المطلوبة فهو يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط مصممة سلفًا لتحقيق أهداف محددة في إطار زمني محدد[7]. ويتميَّز التخطيط الإستراتيجي بأنّه يساعد على تحديد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأهداف[8]. ويساعد في التنسيق بين جميع الأعمال على أساس التعاون والإنسجام، فهو وسيلة فعالة في تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية على مدى تنفيذ الأهداف، وتحقيق الأمن النفسي

للأفراد والجماعات، ويحاول توقع الأحداث مما يجعل الإدارة في موقف يسمح لها بتقدير ظروف المستقبل وعدم ترك الأمور للصدفة، كما يساعد على استثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة، مما يؤدي إلى الإقتصاد في الوقت والتكاليف، وتنمية مهارات وقدرات المديرين، ويتطلب التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث والوقاية منها وإدراك الحاجة إلى الخطة، والتحليل العلمي للخطط لاكتشاف أوجه القصور والتركيز على معالجتها بأسلوب علمي، وتحديد الهدف من الخطة لتسهيل جمع المعلومات اللازمة وتحليلها، وتجميع وتحليل البيانات التي تتعلّق بعملية التخطيط، وتنمية التفاصيل الخاصة بالخطة والإرتقاء بها، والحصول على موافقة كافة الإدارات التي تعنيها الخطة من أجل الإبتعاد عن الشك والفشل.

وتنحصر الخطة في بدايتها بالإهتمام بالإعداد لمواجهة الأزمات والكوارث قبل وقوعها من خلال تحديد الأزمات والكوارث المحتملة، واتخاذ تدابير المنع أو التخفيف من أثارها، ووضع نظام الإنذار وتنظيم القوى البشرية والتجهيزات اللازمة لعمليات المواجهة وتشكيل جهاز القيادة ووسائل الإتصالات والإيواء، وإعداد سيناريوهات المواجهة وخطة العمليات التي يتم تنفيذها عند وقوع الأزمة أو الكارثة، بتحليل الموقف، وتحديد نوع وكمية المعونة المطلوبة، وأولويات تدابير الوقاية والإنقاذ والإسعاف والأفراد والوسائل، ونوع وحجم المساعدات الخارجية واستخداماتها، وتنسيق التدابير التي تشترك في مواجهة أثار الأزمة،وإيواء المتضررين، واتخاذ إجراءات المنح، والسيطرة على العناصر التي قد ينجم عنها تهديد صحة وحياة السكان وممتلكاتهم واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية في المجتمع المنكوب، وخطط الطوارئ التي تشتمل على أساليب معدة مسبقًا لمواجهة أي خطر يهدد الأمن بصورة مفاجئة تتطلب مواجهتها جهودًا غير عادية تتناسب مع طبيعة الخطر، وتتسم هذه العمليات بسرعة صنعها وتنفيذها في ظل ظروف نقص المعلومات الذي يجعل من التطور المستقبلي للأحداث في دائرة المجهول.

إنَّ خطة الطوارئ عبارة عن طريقة عمل منظمة ومعدة مسبقًا لمواجهة حدث أو مجموعة من الأحداث المفاجئة التي تواجه متخذ القرار، مما يجعل أمام متخذ القرار مشاكل في اتخاذ القرار المناسب لتأمين سلامة الكيان الذي تعرض للكارثة.

إن الهدف من خطط الطوارئ ليس مواجهة الموقف والتغلب عليه فقط بل هو تدريب وإعداد الأفراد للقيام بواجباتهم في حال وقوع الأزمات والكوارث، في ظل عدم وجود معلومات كافية وضيق الوقت، وفي هذه الظروف يتطلب سرعة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وإدارة الوقت، ويقع العبء الأكبر على متخذ القرار لاستخدام إدارة الوقت والتفكير والإبتكار[9] الذي يتطلب استخدام أساليب جديدة وسريعة والإبتعاد عن الروتينية، وكذلك إعداد الخطة واضحة المعالم وتحتوى على:

- الهدف.
- التعاريف والمختصرات.
- مواصفات البلد.
- وصف التهديد.
- القيادة والتنسيق.
- فرق التخطيط.
- تحديد مراكز الطوارئ.
- الإشعار والإنذار.
- الهيئات المساندة.
- الإدارة والإجراءات.
- الإعلام العام.
- الخطط الفرعية وما تحويه من هيئات الإغاثة والحماية المدنية.
- المساعدات الخارجية.

2- التدريب

هو التغيير والتطوير والتحسين وهو نشاط مخطط وممنهج يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في عملهم التطبيقي الحركي الحالي أو المستقبلي، ويتلخص هذا في تطوير المعارف والمهارات والسلوك الخاص بالأفراد والجماعات للقيام بواجبهم بفاعلية وكفاءة والنهوض بجود العمل وتحسين نوعية الإنتاج وتقليص المشاكل وتخفيف الحوادث، وزيادة الإستقرار والمرونة،والقدرة على التكيف وإكساب الأفراد الثقة بالنفس والخبرة، وتنمية الأفراد والمجتمعات لمواكبة التطورات الحديثة واستثمار الطاقة البشرية والطاقة الآلية، ويتطلب التدريب دورات تدريبية تخصصية لكافة العاملين في إدارة الأزمات والكوارث وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم للقيام بأدوارهم ومشاركتهم في الندوات والحلقات العلمية والمؤتمرات في مجال الكوارث والتطبيق العملي في الدورات التدريبية وتعويدهم على أجواء الأزمات والكوارث، وتوفير

الدعم النفسي للعاملين للمساهمة في برامج التدريب ،والتركيز على استذكار وتعلم العبر من الأزمات الماضية والتدرب على الآلات الحديثة في مجال النقل والإتصالات وجمع المعلومات والتدخل السريع والإنقاذ والإغاثة إضافة إلى القيام بتجارب إفتراضية غير واقعية لأزمات قد تحدث وتهيئة وتعبئة الأفراد العاملين في الميدان وكذلك إشراك السكان من أجل التوعية وإرساء ثقافة الوقاية لتسهيل إدارة أي أزمة مستقبلية وتفادي خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والمنشآت الإقتصادية.

3- التنظيم والتنسيق

أ-التنظيم : التنظيم هو ترتيب الأعمال أو الأنشطة في وحدات طبيعية وسهلة القيادة، مع تحديد العلاقات الرسمية بين أولئك الذين يعينون أو يخصصون للقيام بتلك الأعمال المختلفة[10]. ولا يقتصر التنظيم على الهيكل التنظيمي والمستويات الإدارية المختلفة، ولكنه يتضمن تنظيم وتنسيق ما يمارسه الأفراد من نشاطات داخل الجهاز الإداري في هيكله ونشاطه وكلما كان التنظيم منطقيًا وعلميًا كلما أمكن تنفيذ المهام بكفاية واقتدار[11].

ويتطلّب التنظيم لمواجهة الأزمات والكوارث وجود حد أدنى من الفهم للغة إدارة فريق العمل، ووجود حد أدنى من الوعي لمجتمع الكارثة وتوافر نظام معلومات جيد ونظام اتصالات متطور والإعتماد على العمل الجماعي بين الأجهزة المتعددة، وتكوين منظومة عمل تتفاعل في نشاطات كل الكيانات والقدرة على التكيف السريع تبعًا لتغير الظروف المختلفة للأزمة وسرعة الأداء وسهولة تبادل المعلومات وسرعة الإتصال، مما يؤدي إلى سرعة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتوجيه كافة الأنشطة نحو إنجاز الأهداف في فترة زمنية محددة بأكبر كفاءة ممكنة مع الإستغلال الجيد للموارد والإمكانات المتاحة والتشغيل الجيد للأجهزة والمعدات وإصلاحها، استعدادًا لأي طارئ في إطار الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث.

ب- التنسيق : التنسيق عملية إدارية تتضمن تنظيم وتكامل الجهود الجماعية داخل المنظمة الواحدة أو بينها وبين غيرها من المنظمات لتوحيد هذه الجهود بغرض تحقيق هدف معين، فهو يساهم في منع التشابك والتداخل داخل التنظيم ويساهم في صنع القرارات والتخطيط وبناء البرامج ووسائل تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج.

فالتنسيق يبدأ قبل الأزمة عبر الإنذار والإستشعار وجمع المعلومات ووضع الإحتمالات والتنبؤ وتأكيد السيناريوهات وضمان سرعة الأداء وتقليل الخسائر خلال مرحلة التعامل مع الأزمة، وضمان توحيد الجهود لمتابعة إنهاء الأزمة والتخفيف منها ومتابعة ما ينجر عنها من أزمات أخرى، والتنسيق بين عناصر المراكز لضمان استنباط السيناريوهات والقرارات السليمة لإدارة الأزمة، من خلال تنسيق جمع وتصنيف وتحليل المعلومات وأسلوب طلبها وتداولها أثناء مرحلة التخطيط وتوحيد جهود كل أجهزة إدارة الأزمات أثناء مرحلة التنفيذ ،والتأكد من إنهاء الأزمة طبقًا للقرار الصادر اتخاذه حيالها مع تنسيق تداول المعلومات الجديدة، مما يضمن تعديل السيناريوهات حسب متطلبات الموقف الجديد ، والتنسيق بين طاقم إدارة الأزمة الميداني بهدف تنسيق عمل المجموعات المختلفة مع الأجهزة الإضافية وكذلك التعليمات المحددة لكل عنصر مشارك في خطة الطوارئ أو إدارة مواجهة الأزمة أو الكارثة.

4- إتخاذ القرار

هي عملية تتضمن اختيار بديل من بين عدة بدائل بعد دراسة موسعة وتحليل لجوانب المشكلة موضوع القرار ، وهو عملية جماعية متكاملة مع الإنتهاء إلى قرار يمثل ذروة التفاعل والتشاور ، ولكن تبدأ العملية بتحديد المشكلة وتمييزها عن غيرها وتحديد أبعادها ووضع هدف محدد ، ثم يليها جمع البيانات والمعلومات الإحصائية وتبويبها وتنظيمها وإجراء مقارنات في تفاعل الحاسب الآلي ومتخذ القرار[12].

يقوم الحاسب الآلي بتزويد متخذ القرار بالمعلومات وبعد دراستها يطلق عليها البدائل ثم تأتي مرحلة تقييم كل البدائل على حسب الهدف والتكاليف والكفاءة وإمكانية تنفيذه والإقتصاد في الوقت والجهد وعدم المخاطرة وحدود الموارد ، وبعدها يتم اتخاذ القرار ومتابعته و تقويمه.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن إدارة الأزمات والكوارث قبل وأثناء وبعد وقوعها تتطلب تضافر جهود جميع الأجهزة المعنية بمواجهة الأزمات والكوارث، سواء منها الإدارية أو الميدانية من خلال تحديد دور ووقت تدخل كل جهة، ومنع التضارب في الإختصاصات وتشجيع الثقافة التنظيمية[13] ، وهذا يتطلب منا تخطيطًا مسبقًا لخطط طوارئ تتسم بالفاعلية والكفاءة مع تدريب كل جهة ومنتسبيها على كيفية تنفيذ المسؤوليات الملقاة عليها في إطار التنظيم والتنسيق، وزيادة قدرة

القيادة على التدخل في الوقت المناسب، كل ذلك من أجل تجنب الكوارث والحد من تداعياتها وارتفاع تكاليف المواجهة وتقليل الخسائر والسرعة في محو أثارها والعودة إلى الوضع الطبيعي السابق للأزمة أو الكارثة.

هذا فيما يخصُّ فريق الأزمات والحماية المدنية، أما إذا بحثنا في نوع الكوارث والأزمات التي أصابت الجزائر منذ الإستقلال وكانت متكررة ومدمرة يمكن القول أن الزلازل والفيضانات والحرائق والإنهيارات الأرضية والتصحر والجراد والأوبئة هي من أهم الأخطار التي تواجه المجتمع الجزائري، لذا يجب أن تكون خرائط لمناطق الفيضانات وكذلك للمناطق الزلزالية تستعمل من أجل التقيد بمعايير البناء المضاد للزلازل، إن الدولة وخصوصًا الهيئات المسؤولة عن الأشغال العمومية يجب أن تقوم بالرقابة الصارمة على البنايات وإجراء حصر وإحصاء للبيوت غير الصالحة خصوصًا الموجودة في الأماكن الخطرة على السدود وضفاف الأنهار كما حدث في فيضانات غرداية.

فعلى الهيئات الرسمية في الدولة صياغة قوانين صارمة في دفع مؤسسات الأشغال العمومية إلى البناء وفق المواصفات العالمية، وأن تكون البناءات مقاومة للزلازل وإنشاء لجان من المهندسين للرقابة على سير عمليات البناء، فإن ابن خلدون يقول:«إن الأمم تتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار، ولما كان ذلك للقرار والمأوى، وجب أن يراعى فيه المضار بالحماية من طوارقها وجمع المنافع وتسهيل المرافق لها[14]».

فالبناء يجب أن يكون محصن مقاوم ضد كل الظواهر الطبيعية التي قد تحدث[15]. ومن جانب الحيطة والحذر يقول الله تعالى: وخذوا حذركم النساء 101.

فالمطلوب الحيطة واليقظة مع الإستعداد والجاهزية لأن الكوارث عمومًا طبيعية وغير الطبيعية لا تستثني أحدًا لذا وجب الوعي بها والمساهمة الفعالة في مواجهتها.

رابعا. تقييم دور الحماية المدنية في ادارة ومواجهة الكوارث من خلال بعض النماذج في الجزائر

منذ فجر التاريخ والطبيعة والكوارث الطبيعية تشكل خطرًا على حياة الإنسان، ومن مظاهر الدمار الذي تخلفه الأزمات والكوارث: الخسائر البشرية والأمراض والعاهات والأضرار المادية في المنشآت والمساكن ووسائل الحياة وتعطل المرافق العامة.

إنَّ الظواهر الطبيعية هي أحد مظاهر الحياة على هذا الكوكب حيث تعد الزلازل والبراكين والفيضانات والسيول والإنجرافات والجفاف والتصحر من أكبر الظواهر الطبيعية المتكررة في أنحاء كثيرة من العالم، ويحكم حدوثها عوامل مناخية يحددها الموقع الجغرافي والجيولوجيا والبيئة، والجزائر كسائر الدول معرضة لمجموعة من الظواهر الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والحرائق والإنجرافات والتصحر، وموقعها في شمال إفريقيا يضعها في سلسلة المناطق التي تقع على طريق زلزالي يمتد من أقصى جنوب الشيلي إلى اليابان، فلقد تعرضت الجزائر العاصمة لزلزال مدمر عام 1715م[16]، وزلزال 10 أكتوبر 1980م الذي أصاب منطقة الأصنام، وزلزال 21 ماي 2003م ببومرداس ،أما الفيضانات الكارثية فكانت فيضانات باب الواد 10 نوفمبر 2001م، وفيضانات غرداية أكتوبر 2008م، وسوف نستعرض في دراستنا هذه النماذج المختلفة من الكوارث والأزمات الطبيعية التالية مع تقييم الحماية المدنية في هذين النموذجين:

1- زلزال بومرداس 21 ماي 2003م

في الحادي والعشرين من ماي 2003م مساءًا ضرب زلزال بقوة 6.8 إلى 7.3 بمقياس ريختر، منطقة زموري وما حولها الواقعة في ولاية بومرداس حيث استمرت الهزة ثوان معدودة، شعر بها سكان المنطقة وقد امتدت إلى العاصمة الجزائر، وخلف خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والمساكن والمنشآت، أكثر من 2600 قتيل وعشرات الآلاف من المساكن والمنشآت المتضررة جزئيًا أو كليًا، وخسائر مادية قدرت بـ 4 مليار أورو.

وتمت عمليات الإنقاذ والإغاثة بتدخل كل من الحماية المدنية، المصالح الأمنية والجيش الشعبي الوطني والمصالح الصحية والكشافة الجزائرية والهلال الأحمر الجزائري، هذه الأخيرة التي قامت بجمع التبرعات وتوزيعها على المواطنين المنكوبين، وقد قامت مصالح الجيش الشعبي الوطني والأمن الوطني بالإنتشار عبر كامل المنطقة المتضررة وضواحيها من أجل توفير الأمن، وتكفلت فرق الحماية المدنية بالإضافة إلى الإنقاذ والإغاثة بنقل الجرحى والمرضي إلى مستشفى عين النعجة وباقي المستشفيات القريبة من بومرداس، وقد أعلنت وزارة الداخلية عن ولاية بومرداس بأنّها ولاية منكوبة وقامت بتعيين متصرفين إداريين لتسير العمليات في الميدان والتكفل بالمنكوبين والجرحى ،وأنشئت خلية أزمة لتسيير خطة الطوارئ. ودمر هذا الزلزال موارد وقنوات المياه والبنية التحتية الخاصة بالكهرباء والطرق والمنشآت الإقتصادية وأصبحت زموري وضواحيها مشلولة تمامًا نتيجة حجم الدمار الهائل.

2-فيضانات غرداية لعام 2008م.

السيول والفيضانات من الظواهر الطبيعية التي تهدّد بلدان العالم نظرًا لما تقوم به المياه الجارفة من اكتساح وحمل كل ما تقوى عليه من طين ورمال وصخور وأشجار وبيوت ومنشآت حضرية وغيرها، وما قد يترتب عن ذلك من خسائر مادية وبشرية، وتحدث السيول بعد هطول الأمطار الغزيرة، وتحدث الفيضانات نتيجة ارتفاع منسوب المياه في مجاري الأودية والأنهار بسبب هطول الأمطار الغزيرة أو ذوبان الثلوج في المناطق الجبلية المغذية للأنهار والوديان.

وقد شهدت غرداية إبتداءًا من 29 سبتمبر أمطار غزيرة وفيضانات ضربت المدينة التي تبعد 600 كلم عن العاصمة الجزائر ومست حتى المناطق المجاورة للمدينة على بعد نحو (70 كلم) من مدينة غرداية، حيث ارتفع منسوب مياه واد ميزاب بشكل غير مسبوق منذ 50 سنة، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات بلغت (43 قتيلاً) وعشرات المفقودين وثلاثة آلاف منزل تلاشت وانهارت، وإتلاف نحو (80%) من أحياء وبساتين المدينة. الوضع كان كارثي، فآلاف المواطنين المتضررين الذين فقدوا منازلهم لجأوا إلى الجبال خوفًا من الهلاك المحقق، كما أدت الفيضانات إلى إتلاف شبه كلي لشبكات المياه والغاز والكهرباء كما أنّها جرفت مئات الهكتارات من بساتين النخيل والأراضي الزراعية التي تعتبر القطاع الإقتصادي الرئيسي لسكان مدينة غرداية ،بالإضافة إلى ذلك أدت

الفيضانات أيضًا إلى خسائر كبيرة في رؤوس الأغنام حيث غمرت المياه الإسطبلات وعلى الفور قامت الحكومة الجزائرية بإرسال مساعدات مختلفة من مواد غذائية ومياه وخيام كما أرسلت فرق الإنقاذ إلى غرداية وبلدية العطف التي تبعد عنها بـ (10كلم) لمساعدة وإنقاذ المواطنين، من بين تلك الفرق عدد من أفراد الجيش الذين تدخلوا بالمروحيات العسكرية لإجلاء الأشخاص الذين حاصرتهم المياه، كما نصبت فرق من الجيش حواجز أمنية في مداخل المدينة تجنبًا لأي عمليات سلب أو نهب قد تقع، وقد أعطيت من وزارة الداخلية تعليمات مشددة للإسراع بمساعدة المنكوبين وتقديم الإغاثة الضرورية لهم، لكنها تسير ببطء شديد نظرًا للعراقيل البيروقراطية وسوء التنظيم الذي يميز الجهود الحكومية لتطويق الأزمة، لكن ما فاقم الوضع حسب رواية المواطنين هو أن مجرى الوادي أصبح ضيقًا ولا يستوعب تلك الكميات الهائلة من الأمطار بسبب البنايات والمنشآت السكنية والزراعية التي أقيمت على حساب مجرى الوادي، ويضاف إلى ذلك أنّ شوارع غرداية نفسها ضيقة والمدينة بنيت في شكل قصبات (أحياء) ملتصقة لم تكن شوارعها مهيأة لتحمل تلك الكميات الهائلة من الأمطار والمياه الفائضة عن وادي ميزاب حيث بلغ منسوبها نحو ثمانية أمتار.

3-تقييم دور الحماية المدنية من خلال النموذجين

إنّ تقويمنا للكوارث الطبيعية يبدأ بتحديد أهم الكوارث التي تعنينا دراستها، فمن خلال زلزال بومرداس وفيضان غرداية يمكن أن نطرح أسئلة كثيرة في هذا المجال أكثر تعقيدًا، لأنه في النهاية حسب أحد العلماء يقول: " إنّ الكوارث الأخيرة التي حصلت كلها من صنع الإنسان إلى حد كبير بالإضافة إلى مشاكل الإحتباس الحراري، فشلت الحكومات في احترام القواعد الأساسية للسلامة والأمن والمقاييس الخاصة بالبناء، ويقول متخصص في الأنتربولوجيا من جامعة فلوريدا في"غينسفيل" نحب أن نتكلم عن حوادث طبيعية لأنّنا نضع فيها اللوم على الطبيعة... ولكن هذا الكلام لا معنى له، إنه يحجب العوامل التي تشكل الأسباب الحقيقية[17] ".

إنّ الزلازل الضخمة لا بد أن تؤدي إلى أضرار كبيرة، إلا أنّ درجة الدمار التي حصلت هي في الواقع نتيجة المجتمع أكثر مما هي نتيجة العمل الطبيعي.

إنّ زلزال بومرداس وقبله فيضانات باب الواد وبعده فيضانات غرداية، جاءت لتبرز الطابع الرديء والهش للمساكن والمدارس والمنشآت التي تحولت إلى أدوات قاتلة لعدم إلتزامها بالمقاييس العلمية الخاصة بالبناء المقاوم للزلازل، والغش، والصفقات المشبوهة، بالإضافة إلى الثغرات في نظام تقديم المساعدات الطارئة

ونظام التعويضات والإسعاف والإغاثة والإنقاذ في منطقة تقع على خط السلاسل الزلزالية الدولية، وفي حال أستمر التوسع العمراني مع انعدام الرقابة والقوانين والمعايير في المدن، يُخشى أن تنهار نصف الأبنية في مدننا المشيدة حديثًا خلال عشرين أو ثلاثين عامًا منذ أول زلزال صغير يضرب خط الزلازل في المنطقة الشمالية الساحلية.

إنَّ زلزال بومرداس، والفيضانات التي تلته في السنوات الأخيرة هو بمثابة نداء استغاثة إلى المجتمع الجزائري وهيئاته الرسمية لإخراجنا من الجمود والوهم الذي نعيشه في عصر لا يتم الإلتزام بقوانين البناء أو يتم انتهاك المعايير الدولية تحت الصفقات المشبوهة المغمورة في الفساد.

إنَّ سياسات التنمية الإقتصادية والبيئية المدمرة هي المسؤولة عن الإضرار بالبيئة على أساس المخاطر[18]. لقد جعلتنا أكثر عرضة لأضرار الزلازل والكوارث مما نعتقد، ففي غرداية مع الشوارع الضيقة، وحسب جريدة الشرق الأوسط تقول أن من الأشخاص من حوصروا بالمياه من كل جانب ولم يجدوا مهربًا أو مخرجًا سوى الصعود فوق أسطح المنازل، وأصحاب البساتين يصعدون باتجاه مجرى الوادي، لقد أصبح مجرى الوادي يعاني مشكلة الضغط وقنوات الصرف المهدمة والكميات الغزيرة من الأمطار على غير العادة فقد قضت المياه على مئات الهكتارات من بساتين النخيل، وغرق الكثير من رؤوس الأغنام، لكن في المقابل نجد مئات السكنات المبنية على ضفاف واد ميزاب وبطريقة فوضوية وعشوائية وغير ملائمة للسكن وبطريقة تجعل البيوت متلاشية في وجه الفيضان، وفيما يخص الإستعداد هل يمكن أن نقول أنّنا كنا على استعداد للكارثة؟ أين نظم المعلومات والأقمار الصناعية، أين نظم الإنذار المبكر والإستشعار عن بعد؟ أين الأرصاد الجوية ما حدث؟ أين مسؤولية ووعي التلفزيون والإذاعة في زلزال بومرداس وفيضانات غرداية؟. هل توقعت الأرصاد الجوية ما حدث؟ هل صح التنبؤ؟ هل قامت الهيئات المسؤولة عن الوقاية والإعلام في الكوارث بما يلزم لتفادي الصدمة ؟ الحقيقة لا شيء من ذلك، يجب أن نقولها وبوعي و مسؤولية، لم نكن مستعدين لكوارث الماضي ولن نكون مستعدين لكوارث المستقبل، إن لم نغير من طريقة تفكيرنا وسياساتنا وكيفية تعاملنا مع الأزمات.

الأزمة لا بد لها من إمكانيات بشرية مدربة وجاهزة لأي عملية، وإمكانات مادية وأموال،ومرافق وملاجئ ومستشفيات خاصة بالكوارث وطرق حديثة وطائرات خاصة بالحماية المدنية، ومراكز بحث ومراكز رصد وإنذار في كامل التراب الوطني خصوصًا المناطق الخطرة.

إنَّ التفكير العلمي هو الوحيد الذي يربطنا بالأزمات والكوارث، لماذا ننتظر حتى تقع الكارثة ؟ ونبدأ في حركة غير واعية، يائسة بالجري هنا وهناك وعلى الأرض لا يوجد أي استعداد في أي مكان من الجمهورية، سيارات الإسعاف والمطافئ لا تعبر على أنَّنا على استعداد تام، فكل العالم يملك هذه السيارات وعلينا التعامل مع الكوارث على أنَّها وحش يهدد حياة الناس، وعلينا أن نكون يقظين في كل لحظة، والدفاع عن أنفسنا، وإن تطلب ذلك تغيير أماكننا، فعادة السكان يضعون مساكنهم وممتلكاتهم في طريق الكوارث، فالهيئات الرسمية في الجزائر تعرف عشرات البؤر في المدن الجزائرية المعرضة للسقوط أو الكوارث المدمرة في حالات زلزال أو فيضان. إن القصبة وكل أعالي العاصمة في خطر، والمناطق المحيطة بقسنطينة على شفا حفرة من السقوط في الوادي وما جاوره في حالات الأمطار الغزيرة التي قد تجرف معها كل شيء إنها تنتظر دورها فقط عند حدوث زلزال أو فيضان، وعندها تُعلن الكارثة.

إنَّ اللامبالاة وغض الطرف سيوقدنا بكوارث أعظم وأوجع، إن لم نغير من سياساتنا جذريًا ونعمل جميعًا من أجل ثقافة الكوارث، ففي اليابان وإدراكًا للأخطار المتعددة والكوارث مثل الزلازل والتسونواميات والأعاصير قاموا في عام 1985م بإنشاء نظام فعال للإنذار المبكر، وزراعة غابات اعتراضية على الشاطئ وإقامة تحصينات على الساحل، فلقد كان للإنذار الذي وجهته الإذاعة اليابانية لسكان جزيرة أوكشيري الصغيرة مساء يوم 1993/07/12م أثر كبير، حيث لجأ السكان إلى الأماكن المرتفعة مما فوت فرصة إلتهام التسونامي الذي بلغ ارتفاعه (20 متر) واقتصرت الأضرار على المنشآت والمباني، إن الوضع في اليابان أفضل نتيجة برامج التوعية الشعبية، وقد بينت اللقاءات التي أجريت بعد ضرب تسونامي جزيرة " فلورس " في اندونيسيا عام 1992م وقتل أكثر من (1000 شخص) أنَّ معظم السكان في السواحل المنكوبة لم يكونوا على علم بأن الزلزال يمثل إنذارًا طبيعيًا باحتمال حدوث تسونامي وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة في

الأرواح[19]. والولايات المتحدة الأمريكية على طول فترات السنة تتعرض لمختلف الأعاصير القوية والمدمرة ولكنها على الأقل هناك القليل من الضحايا في الأرواح مقارنة مع الخسائر المادية، نتيجة سياسة الإنذار المبكر والقيام بتجارب واقعية لكوارث افتراضية أو حتى حروب مثلما يحدث في كوريا الشمالية، فجهلنا بالكوارث الطبيعية يؤدي إلى مضاعفة أخطارها[20].

خاتمة

إنّه من المؤسف حقًا أن نبقى مكتوفي الأيدي وهذه الفيضانات والزلازل الصغيرة بحجمها مقارنة مع ما تتعرض له بعض الدول، وتترك أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات وكنا قادرين على تجنبها، فكيف إذًا تعرضنا لزلزال قوى أو فيضان أو إعصار قوى، فماذا سيكون مصيرنا؟ الجواب: علينا بالتغيير والأخذ بتجارب الغير فيما يتعلق بوقوع الكارثة، وتفادي أخطارها ،و تفعيل دور الثقافة والتعليم لتعم أفراد المجتمع خاصة الوقاية والعلاج وأخذ الحيطة والحذر من التقلبات المناخية وما ينتج عنها من أمراض متباينة تضر بصحة الإنسان. وقد أكد القرآن الكريم على الإنتباه والحذر، يقول الله تعالى في سورة النساء: **وخذوا حذركم** الآية 102. أي خذوا حذركم من الخطر يضاف إلى ذلك دراسة ومعرفة أنواع الكوارث الطبيعية وتبويبها، قصد تحديد أماكن وأوقات حدوثها، ومدى قوتها تجنبًا لمخاطرها ودعوة المجتمع الدولي بمنظماته المتخصصة إلى المساعدة الفنية والتقنية، في كل ما يتعلق بالكوارث وتفعيل التعاون البيني خصوصًا الدول المتقدمة التي تتعرض لنفس الكوارث وتبادل الخبرات. وتحضير المخازن الخاصة بالخيم والأجهزة والمؤن قبل الكوارث بسنوات والحفاظ عليها، وكذلك تخصيص أموال في صندوق للحالات الإستثنائية والعناية بغرس الأشجار والأحزمة الخضراء وعدم قطع الأشجار خصوصًا في المناطق التي لها سدود .

إنّه رغم الإيجابيات التي حدثت في إسعاف وإنقاذ الجرحى والتعويضات في زلزال بومرداس وفيضان غرداية، ورغم التكاثف الشعبي من أجل المساعدة والإنقاذ، والتبرعات وقوافل المساعدة من جميع أنحاء الوطن، إلا أن هذا لم يمنع من وجود فوضى في تسيير الكارثة وإدارتها ونقص المعونات، وهناك خيم لم توزع

حتى أصابها التلف في المخازن . هناك فوضى في المعلومات وانعدام الطرق التي تؤدي إلى البؤر الخطرة للكارثة وانعدام فريق إعلامي خاص بالكارثة يوضح الأمور للعامة .

لقد كانت كارثة لتسيير كارثة وعمومًا تميز تسيير إدارة الأزمات والكوارث في الجزائر بأخطاء كثيرة كالفساد ، والبيروقراطية . فبالإضافة إلي عدم دقة الأهداف ، وعدم كفاية الموارد والإمكانات البشرية والمادية والمالية ، وعدم ملائمة أسلوب الإدارة في التعاطي مع الأزمة ، ومحدودية التقنيات والآليات والمعدات ، وسوء التنظيم والإستغلال . وهذا يدل على ضعف قنوات الإتصال والإعلام ، إضافة إلى انعدام البرمجيات والتصاميم الخاصة بالأنظمة وعدم القدرة على حماية المعلومات .

هذه المعوقات تحول دون استخدام نظم المعلومات في ادارة الحماية المدنية كهيئة رسمية لتحسين الأداء أثناء الأزمات والكوارث . ويمكن القول أنه لا يوجد نظام معلوماتي حقيقي في الجزائر ، يشتمل على جميع المعطيات ، والخطوات في ظل عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية من جهة ، والتكيف مع الظروف والأزمات التي تحيط بنا ، وتصيبنا من جهة أخرى ، ولا نستطيع التنبؤ بها .

إنَّ الإهتمام بالحماية المدنية يعكس درجة عالية من الوعي الإيجابي والإيمان بقدرة الإرادة الإنسانية على صياغة مستقبل أفضل ، فالمستقبل لن يتشكل من تلقاء نفسه ، بل يُستعد له ،بجهود بشرية تستهدف دعم قرار ، أو تعديل مسار ، فضلاً عن طرح البدائل الممكنة ،ويقول المفكر الفرنسي " فرناند برودال" «المستقبل لا يُتنبأ به ، لكن يجب الإستعداد له[21]» . إن استمرارية أي مجتمع تكمن في التغيير العقلاني الهادئ [22] ، والقدرة على تحديد الأهداف واختيار وسائل التغيير كلما دعت الحاجة أو الضرورة لذلك . وعمومًا إن النجاح يقاس بالنتائج ، والمستقبل يصنع بالعمل والبحث والدراسة ، وبين هذا وذاك علينا بالعمل والعلم من أجل أن نصنع الحياة لا الأزمات والكوارث .

هوامش

1) جمال حدار، ادارة الكوارث الطبيعية في الجزائر. رسالة ماجيستير في قسم االتنظيمات السياسية و الادارية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر03، 2005، ص1.

2) جمال حواش، وعزة عبد الله ، التخطيط الاداري للكوارث و اعمال الاغاثة. القاهرة: اتراك للطباعة و النشر والتوزيع ،2006 ، ص350.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-503المؤرخ في 1991/12/21م المتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للحماية المدنية، **الجريدة الرسمية**. العدد 67، 1991م.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/15م المتضمن الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**. العدد 84، 2004م، ص ص15 -16.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-12المؤرخ في 2003/08/26م المتضمن إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية لتعويض الضحايا ، **الجريدة الرسمية**. العدد 52، 2003م، ص 22.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10المؤرخ في 2003/07/19م المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**. العدد 43، 2003م، ص 09.

7) عبد الكريم درويش، و ليلى تكلا، اصول الادارة العامة . القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1984م، ص276.

8) الندوة الدولية عن ادارة الكوارث، التخطيط الاستراتيجي لادارة الكوارث، الرياض، 10 جويلية 2008م ص 01.

p ?=29 n p http:/www.isdm.gov.sa/forum/show there ad,

9) أحمد محمد المعري، الادارة الحديثة .الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص235.

10) محمد بهجت جاد الله كشك، المنظمات واسس ادارتها. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م ، ص371.

11) عبد الكريم درويش، و ليلى ثكلا، مرجع سبق ذكره، ص371.

12) معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات. تانيس: الدار الجامعية، 2002م ،ص147.

13) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الاداري الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 1999م، ص24.

14) محمد عبد العال ابراهيم ، البيئة و العمارة العربية. بيروت: دار الراتب الجامعية، ب ت ن ، ص37 .

15) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة ؛كتاب العبر و ديوان المبتدا او الخبر في ايام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الثاني، 1984م ،ص419 .

16) Haron Tasieff , Quand la terre tremble.librairie, arthéme fayard, 1962, p137 .

17) سامي محمد هشام حريز، وزيد منير عبوي، ادارة الكوارث والمخاطر. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008م، ص 43 .

18) سعيد سالم جويلي، مواجهة الاضرار البيئية بين الوقاية و العلاج. العين: جامعة العين، 1999م ، ص42 .

19) سامي محمد هشام حريز ، و زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص50 .

20) ن. وهيبة، الكوارث الطبيعية. الجزائر: **مجلة الشرطة**،العدد85، 2007م ،ص31 .

21) Cherif Rahmani,Pour que la terre ne fasse plus trembler.le quotidien d'Oran,21janvier2004,p07.

22) مقتبس من خطاب خوسيه لويس زباطيرو عند توليه رئاسة الحزب الاشتراكي الانساني مارس2004م .